

Distr.: General
14 January 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 13 كانون الثاني/يناير 2021 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطة التي قدمها السيد محمد بن شماس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي، إستونيا، أيرلندا، الصين، فرنسا، فييت نام، كينيا (باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس - تونس وكينيا والنيجر - وسانت فنسنت وجزر غرينادين)، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، الهند والولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بجلسة التداول بالفيديو بشأن "توطيد السلام في غرب أفريقيا" التي عقدت يوم الإثنين، 11 كانون الثاني/يناير 2021.

ووفقا للإجراء الوارد في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء المجلس (S/2020/372)، وهو إجراء تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطة والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) طارق الأدب
رئيس مجلس الأمن



المرفق الأول

إحاطة الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، محمد بن شماس

يشرفني أن أطلع مجلس الأمن اليوم على آخر تقرير للأمين العام (S/2020/1293) عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

في البداية، أود أن أهنئ الأعضاء الجدد - أيرلندا، وكينيا، والمكسيك، والنرويج والهند - على انضمامهم إلى المجلس

تعقد هذه الإحاطة في ظل عام من جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، التي أثارت تحديات متعددة أثرت على جميع البلدان في جميع أنحاء العالم دون استثناء، مما أدى إلى إغراق معظم بلدان المنطقة في حالة ركود، وأدى إلى تحويل الموارد عن الاستثمارات الإنتاجية ومكافحة انعدام الأمن.

وعلى الرغم من التحديات، أود أن أثني على الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ودولها الأعضاء على تعاملها مع جائحة كوفيد-19 الذي نجح في احتواء الآثار، ودعم الضعفاء، والتخفيف من حدة الاضطرابات الاقتصادية.

الآن، ونحن نواجه موجة ثانية من الجائحة، وبينما نشعر بالارتياح لأن اللقاحات يجري توزيعها، من المهم أكثر من أي وقت مضى أن نتعاون لتطبيق الدروس المتعددة المكتسبة من حيث تحسين الحكم وتقديم الخدمات الأساسية للمجتمعات لكي تخرج أكثر كفاءة وأمنا وقدرة على الصمود.

ولم تختبر هذه القدرة على الصمود في أي مكان أكثر من منطقة الساحل، حيث أدى المناخ الذي يزداد تقلباً إلى حدوث فيضانات هائلة، مما أثر على أكثر من 1,7 مليون شخص، مما أدى إلى تدمير المنازل وسبل العيش.

وأحيي أيضاً القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي تعمل جنباً إلى جنب مع شركاء دوليين متعددين، بما في ذلك قوة عملية بارخان الفرنسية وقوة عمل تاكوبا الأوروبية، فضلاً عن القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، والجيوش الوطنية لبلدان منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد، التي حاربت معا بصرامة المقاتلين والمتطرفين على عدة جبهات.

ومع ذلك، لا يزال انعدام الأمن سائداً ويضر بأرواح الأبرياء. وفي أعقاب نهاية موسم الأمطار، شن المسلحون مرة أخرى هجمات مميتة جريئة، لا سيما في النيجر، حيث لقي أكثر من 100 شخص حتفهم في هجوم واحد فقط قبل تسعة أيام. وعلى الرغم من النجاحات الهامة، اتسع نطاق انعدام الأمن ليشمل مناطق جديدة كانت تعتبر في السابق آمنة، مثل شمال غرب نيجيريا، حيث يتواطأ المسلحون مع قطاع الطرق والشبكات الإجرامية الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقاً للمكتب البحري الدولي، فإن 90 في المائة من حوادث القرصنة البحرية واختطاف السفن على نطاق العالم تقع في خليج غينيا.

ونتيجة لانعدام الأمن السائد، ازداد الوضع الإنساني سوءاً، مما أدى إلى تشريد سكاني جديد وارتفع إلى رقم تراكمي قدره 5 ملايين شخص، وهو ما يزيد 1,4 مليون شخص عن عام 2019. ووراء هذه الأرقام هناك ملايين الأرواح البشرية التي دمرت ومئات الآلاف من الأطفال المحرومين من التعليم الذي يغير حياتهم.

ومنذ تقريره السابق إلى المجلس (انظر S/2020/706)، أُجريت في غرب أفريقيا خمس انتخابات رئاسية وثلاث انتخابات تشريعية واثنين من الانتخابات المحلية. وعلى الرغم من كوفيد-19، تمكنت هيئات إدارة الانتخابات من الحفاظ على الجدول الزمني للانتخابات وأظهرت قدرة تقنية مثيرة للإعجاب على تنظيم وإجراء الانتخابات. كما تم تمويل الانتخابات بصورة متزايدة من الميزانيات الوطنية وحدها. وعلى الرغم من التحديات ومستويات العنف غير المقبولة في غينيا وكوت ديفوار، سارت الانتخابات بشكل عام على ما يرام. وفي بوركينا فاسو، أدى الحوار بين الأطراف السياسية الفاعلة إلى نتيجة قبلها الجميع، حيث هنا المتنافسون الخاسرون الرئيس روش مارك كريستيان كابوريه على ولايته الثانية والتزموا بالعمل معاً لمعالجة انعدام الأمن. إن تعيين وزير للمصالحة الوطنية مؤخراً خطوة في الاتجاه الصحيح.

كما أُشيد بالانتخابات العامة التي جرت بشكل سلمي في النيجر في 27 تشرين الثاني/نوفمبر، والتي من المقرر أن تبشر بأول انتقال ديمقراطي في البلد من رئيس منتخب إلى آخر. وخلال زيارتي الأخيرة إلى البلد، ناشدت النيجريين أن يحافظوا على هذا الوضع المثالي لإجراء الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، المقرر إجراؤها في 21 شباط/فبراير.

وفي غانا، التي لديها بالفعل تقليد من التسليم السلمي، كانت الانتخابات سلمية عموماً، بينما يجري البت في الخلافات المتبقية بشأن النتائج في المحاكم.

ودعماً لتلك العمليات، عقد المكتب منتديات لأصحاب المصلحة في بوركينا فاسو وغانا والنيجر، التزم فيها المرشحون وأصحاب المصلحة الوطنيون بالعمليات التشاركية والتوافقية، مما أسهم في تحقيق النتائج السلمية في تلك البلدان. كما قمت بعدة مهام للمساعي الحميدة إلى غينيا وكوت ديفوار قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها. وطوال الفترة عمل المكتب جنبا إلى جنب مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي وغيرهما من الشركاء الدوليين.

وبالإضافة إلى ذلك، وفي الوقت الذي نتكلم فيه، تجري مشاورات جديدة بين الأحزاب السياسية من أجل إعادة تقييم محتملة لمشروع الدستور في غامبيا، بعد أن رفض البرلمان المشروع في أيلول/سبتمبر، رغم إجراء مشاورات واسعة النطاق في الداخل ومع الشتات على مدار سنتين.

وفي كوت ديفوار، أشعر بالتفاؤل إزاء تعيين وزير للمصالحة الوطنية وبدء عملية حوار وطني لإعادة بناء التلاحم الوطني بعد عملية انتخابية انطوت على خلافات. وإنني أحيي إعلان الجبهة الشعبية الإفريقية نيتها المنافسة في الانتخابات التشريعية المقبلة. وإذ لم يتبق سوى شهرين فقط على إجراء الانتخابات المقررة في 6 آذار/مارس، أحث جميع الجهات الفاعلة الوطنية على التغلب على المظالم الشخصية، وإظهار بؤادر حسن نية على إجراء مصالحة حقيقية تترك وراءها ظلال الماضي وتطوي صفحة حاسمة نحو كوت ديفوار موحدة ومزدهرة.

وفي بنن، من المقرر إجراء الانتخابات الرئاسية في نيسان/أبريل، أناشد السلطات الوطنية وجميع الجهات الفاعلة السياسية إيجاد أرضية مشتركة لجعل الانتخابات أكثر شمولاً من الانتخابات التشريعية لعام 2019، التي أسفرت عن أعمال عنف بعد الانتخابات.

إن الانتخابات حدثت لمرة واحدة، ولكن الديمقراطية عملية مستمرة من المداولات والتشاور، والحوار سبيل هام لبناء توافق وطني. وفي هذا السياق، أرحب بالتواصل الذي قام به الرئيس الموريتاني محمد ولد الشيخ الغزواني مع المعارضة والمجتمعات المحلية التي تم تهميشها تاريخياً.

وفي غينيا، أودت حوادث العنف السياسي وبين القبائل بحياة المزيد من الناس. ومن المؤسف أن الانتخابات قد عمقت المظالم الراسخة بدلاً من تسويتها. وإنني أتمنى أن يعمل الغينيون معاً لوضع البلد على طريق الحوار لمعالجة المسائل الخلافية التي أثرت على الدورة الانتخابية الأخيرة على نحو توافقي. وسيكون ذلك هو السبيل إلى تعزيز التماسك والإدماج الاجتماعيين، وتعزيز المصالحة وإطلاق الإمكانيات الهائلة للبلد في نهاية المطاف.

وفي غينيا - بيساو المجاورة، كان إغلاق مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، في 31 كانون الأول/ديسمبر بعد 20 عاماً من وجود بعثة الأمم المتحدة الميدانية في البلد، بمثابة لحظة ميمونة بالنسبة لمواطني غينيا - بيساو كي يتوحدوا وينتقوا على دستور جديد، أكثر تكيفاً مع خصوصيات البلد، مما يكسر حلقة الاضطرابات السياسية والعنف والتحديات المعقدة في مجال الحكم. وبالاستفادة مما تعلمناه من عمليات إغلاق وانتقال بعثات الأمم المتحدة الأخرى، وبالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنسق الأمم المتحدة المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري، أنشأنا آليات تعاونية متينة للوقوف إلى جانب غينيا - بيساو في طريقها إلى الأمام.

وفي سياق التصدي للتحديات المتعددة الأبعاد في منطقة الساحل، يتعاون المكتب تعاوناً وثيقاً مع المجموعة الخماسية لدول الساحل لدعم تنفيذ برنامج الاستثمارات ذات الأولوية والاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود التي اعتمدها لجنة حوض بحيرة تشاد. ومع زيادة التواصل مع المانحين، تركز خطة الدعم لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل على المسائل العابرة للحدود والقضايا الشاملة، بما في ذلك الحماية وحقوق الإنسان وتغير المناخ.

إن النساء والشباب في المنطقة هم الأكثر تضرراً من جائحة كوفيد-19. وأظهر تقييم مشترك أجراه مكتب الأمم المتحدة بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن تنفيذ القرار 1325 (2000) إحراراً تقدم في مجالي التنسيق والبرمجة. ومما يشجعني أن 14 بلداً من بين بلدان المنطقة الـ 16 قد وضعت الآن خطط عمل. ويسرني أيضاً أن المجلس يواصل إيلاء هذه المسألة أقصى درجات اهتمامه. ولا يزال تعليم الفتيات أداة حاسمة للأهمية للتنمية. ولذلك، يجب أن تظل الإرادة السياسية والموارد اللازمة لتنفيذ مختلف الصكوك، ولا سيما تعليم الفتيات، أولوية.

يتعين علينا أن نواجه الأسباب الجذرية المعروفة تماماً للإقصاء وأن نعزز الحوكمة الديمقراطية وأن نعطي دفعة جديدة وحاسمة لمكافحة انعدام الأمن.

وأود أن أعرب عن تقديري لدعم المجلس المستمر لتنفيذ ولاية المكتب، مع التأكيد على التزامنا بمواصلة الوقوف إلى جانب الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية لتعزيز السلام والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، داي بينغ

[الأصل: بالصينية]

أشكر الممثل الخاص شمباس على إحاطته.

إن الحالة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل مستقرة بشكل عام. وتكافح بلدان المنطقة بنشاط جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وقد تغلبت العديد من البلدان على الصعوبات التي تشكلها الجائحة وأنجزت بعض جداول الأعمال السياسية الهامة، مثل الانتخابات العامة. ويقوم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بنشاط بالوساطة وأنجز الكثير من العمل، وهو ما تقدره الصين. وفي الوقت نفسه، لا تزال بلدان المنطقة تواجه تحديات عديدة في صون السلام والاستقرار والتنمية. وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام (S/2020/1293) والحالة في المنطقة، أود أن أبرز ما يلي:

أولاً، ينبغي أن نواصل دعم بلدان المنطقة في بناء خطوط للدفاع ضد الجائحة. وفي الوقت الحاضر، وفي خضم حالة الجائحة العالمية المتردية، حدثت بعض الانتكاسات في المنطقة. ولهذا السبب، لا يمكن أن يكون هناك أي تهاون في جهود مكافحة كوفيد. وينبغي أن توحد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لبلدان المنطقة وأن يعززوا الوقاية والمراقبة المشتركين وأن يتعاونوا فيما يتعلق بتبادل المعلومات وطرق الكشف والعلاج السريري.

وقدمت الصين دفعات من المواد المضادة للجائحة إلى بلدان المنطقة وأرسلت مجموعات من الخبراء الطبيين إلى بوركينا فاسو وكوت ديفوار وغينيا وغامبيا. وسنواصل دعم بلدان المنطقة بقوة في مكافحة الجائحة وتوفير المواد الطبية للبلدان المحتاجة وتبادل الخبرات في مجال التشخيص والعلاج وتعزيز التعاون بين المستشفيات الصينية ونظيراتها الأفريقية والسعي لجعل اللقاحات في المتناول وبأسعار معقولة.

وبمساعدة من الصين، بدأ رسمياً قبل بضعة أيام بناء المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض. وبينما سنضمن بناء المركز بشكل جيد، فإننا سنساعد أفريقيا في تحسين نظامها الصحي العام وقدرتها على الاستجابة لحالات الطوارئ وسنساعد الشعوب الأفريقية في التغلب على الجائحة في وقت مبكر.

ثانياً، ينبغي أن نواصل توطيد الاستقرار السياسي العام. وقد أكملت كوت ديفوار وغينيا وبوركينا فاسو وغانا والنيجر إجراء الانتخابات العامة ونجحت غينيا - بيساو في تسوية النزاع المتعلق بالانتخابات العام. ومن نقطة البداية الجديدة هذه فصاعداً، ينبغي للأطراف المعنية أن تعمل معاً لتعزيز التنمية الوطنية والسلام والاستقرار الدائمين، بما يخدم المصالح الطويلة الأجل للبلدان والمنطقة على السواء. وبينما بدأت مالي العملية الانتقالية، فإن غامبيا وبنين وتشاد وكابو فيردي ستجري انتخابات عامة في هذا العام. وينبغي لجميع الأطراف حل خلافاتها عن طريق الحوار والتشاور بغية تهيئة بيئة مواتية لإجراء الانتخابات سلمياً. وينبغي للمجتمع الدولي، مع احترام سيادة البلدان المعنية وإرادة السكان المحليين، أن يشجع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى على القيام بدور أكبر وأن يدعم أفريقيا في إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية وأن يوفر طاقة إيجابية من أجل تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في جميع أنحاء المنطقة.

ثالثاً، ينبغي أن نواصل مساعدة بلدان المنطقة في القضاء على الأسباب الجذرية للنزاعات. وتواجه منطقة غرب أفريقيا ومنطقة الساحل تحديات أمنية تتمثل في بوكو حرام وغيرها من المنظمات الإرهابية والقرصنة في خليج غينيا والنزاعات القبلية. وفي هذا المقام، نعرب عن تعازينا للنيجر في الأرواح التي أزهقت في أحدث الهجمات الإرهابية. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي ومكتب الأمم المتحدة دعم بلدان المنطقة في تحسين قدراتها على مكافحة الإرهاب وبناء الاستقرار وتوطيد كل حلقة في جبهة مكافحة الإرهاب من خلال تقديم المساعدة المادية وتدريب الموظفين.

وفي الوقت نفسه، يظل الفقر والتخلف من مصادر عدم الاستقرار. وينبغي اتخاذ تدابير شاملة لمساعدة بلدان المنطقة في تحسين القدرة على الحكم وتخفيف حدة الفقر والقضاء عليه وتوفير الأمن والأمان الأساسيين للسكان والقضاء على التربة الخصبة للإرهاب. ومن المأمول أن يعزز المكتب اتصالاته وتنسيقه مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي كي تستفيد هذه الجهات من مواطن قوة بعضها بعضاً ولإيجاد التآزر في سياق تعزيز السلام والاستقرار الإقليميين.

رابعاً، ينبغي أن نواصل دعم بلدان المنطقة في تعزيز التنمية والازدهار. وخلال السنوات الأخيرة، عززت بلدان غرب أفريقيا عملية التكامل عموماً والتكامل الاقتصادي الإقليمي بصفة خاصة وشاركت بنشاط في بناء منطقة تجارة حرة في القارة الأفريقية. ويجري إطلاق العنان لإمكانات التنمية باستمرار. وفي الوقت نفسه، يزداد الأثر السلبي للجائحة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وضوحاً. وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية مساعدة بلدان المنطقة في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وصون سلامة سلاسل الصناعة والإمداد وحركتها الحرة، فضلاً عن اتخاذ خطوات عملية أكثر فأكثر بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الديون ونقل التكنولوجيا ودعم بلدان المنطقة في تحقيق التنمية المستقلة والمستدامة.

وما فتئت الصين تدعم تنمية المنطقة وإنعاشها. ومنذ العام الماضي، وفي مواجهة الصعوبات الناجمة عن الجائحة، كفلنا البناء السلس لعدد من المشاريع الرئيسية أو إنجازها، مثل محطات الطاقة المائية والطرق والجسور والملاعب وما إلى ذلك. وفي استجابة نشطة لمبادرة مجموعة العشرين لوقف خدمة الديون، قدمت الصين دعماً ملموساً لبلدان مثل كابو فيردي وغامبيا ونيجيريا وسيراليون وتوغو في التغلب على الصعوبات. وستواصل الصين دعمها الثابت لبلدان المنطقة في التعجيل بالانتعاش الاقتصادي، وذلك، في جملة أمور، بإقامة مسار سريع لتبادل الموظفين مع البلدان المحتاجة من أجل مساعدة بلدان المنطقة في تحقيق استقرار اقتصاداتها وكفالة فرص العمل وتحسين سبل عيش الناس.

بيان نائب الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، غيرت أوفارت

أود أن أشكر الممثل الخاص شماس على إحاطته الشاملة بشأن آخر التطورات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وتؤيد إستونيا تأييدا تاما عمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومساويه الحميدة، بقيادة الممثل الخاص شماس، وهو مكتب ظل نشطا جدا على مدى الأشهر الستة الماضية على الرغم من التحديات الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ونشيد بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على دورها في تيسير الحوار مع مختلف أصحاب المصلحة على المستوى الوطني.

وللأسف، لا تزال التطورات الحاصلة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل تتسم باتجاهات سلبية فيما يخص الحالة الأمنية. والهجمات ضد المدنيين، مثل الهجوم الذي وقع في 2 كانون الثاني/يناير في منطقة تيلابيري في النيجر، هي هجمات شنيعة بشكل خاص وينبغي إدانتها بأشد العبارات.

وينبغي اتخاذ كل خطوة ممكنة للتصدي لخطر الإرهاب ومنع زيادة انتشاره. وتثني إستونيا على جهود دول المنطقة من خلال القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وفرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات في التصدي لتهديد الإرهاب العابر للحدود الوطنية. ونشجع الدول على زيادة تعزيز التعاون فيما بينها، وكذلك مع المجتمع الدولي. وستواصل إستونيا من جانبها الإسهام في مكافحة الإرهاب من خلال عملية بارخان وفرقة عمل تاكوبا.

لقد شهد العام الماضي تطورات هامة في العديد من بلدان المنطقة من خلال مختلف العمليات الانتخابية. وفي حين جرى عدد من الانتخابات في بيئة سلمية نسبيا، فإن الأمر لم يكن كذلك في كل مكان. وكانت الخسائر في الأرواح نتيجة للعنف المتصل بالانتخابات مثيرة للقلق بوجه خاص. ولكن، في تطور إيجابي، نهى توغو على انتخابها لأول مرة امرأة كرئيسة للوزراء. ونشجع جميع البلدان في المنطقة على اتخاذ خطوات إضافية من أجل إشراك النساء والشباب بشكل كامل ومتساو ومجد في جميع مراحل العمليات السياسية وجوانبها.

ولن يؤدي النهج الذي يركز على الأمن وحده إلى تحقيق السلام الدائم في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ومن الأهمية بمكان أن نفهم الأسباب الجذرية للنزاعات وأن نعالجها بفعالية، وأن نضع نهجا يراعي مختلف الصلات بين الأمن والتنمية والأبعاد الإنسانية. وأحد الجوانب الرئيسية التي ينبغي النظر فيها في ذلك الصدد هو الآثار السلبية لتغير المناخ، التي تزيد في حالات كثيرة من تفاقم المظالم الأساسية بين المجتمعات المحلية.

ومن الجوانب الرئيسية الأخرى لإعادة توحيد المجتمعات تحقيق المصالحة وإعادة بسط وجود الدولة. إن ضمان مساءلة جميع مرتكبي تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان، فضلا عن القانون الدولي الإنساني، بغض النظر عن مركزهم، والتصدي بصورة منهجية لثقافة الإفلات من العقاب، هما أمران أساسيان لاستعادة ثقة الشعب. ولا يمكن تحقيق الاستقرار الطويل الأمد في المنطقة إلا من خلال أخذ بلدان المنطقة بزمام السياسة بالكامل.

وأخيراً، يظل يساورنا القلق إزاء تدهور الحالة الإنسانية، وليس فقط نتيجة لآثار جائحة كوفيد-19. وندعو جميع الأطراف إلى السماح بوصول المساعدات الإنسانية وتيسير إيصال المساعدة الطارئة إلى السكان المحتاجين، ولا سيما إلى أضعف فئات المجتمع.

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أشكر الممثل الخاص شمباس على إحاطته. وأود أن أؤكد على نقطتين.

أولاً، إن الانتخابات التي جرت مؤخراً في عدة بلدان في غرب أفريقيا هي علامة على توطيد المؤسسات الديمقراطية في المنطقة. غير أنها طرحت عدداً من التحديات. فقد اتسم بعضها بالتوتر الشديد والقيود المفروضة على الحريات المدنية. وأدانت فرنسا العنف الذي تسبب في وقوع عدد من القتلى على هامش بعض تلك الانتخابات.

وفي غينيا، نشجع جميع أصحاب المصلحة على تحمل المسؤولية وممارسة أقصى درجات ضبط النفس. كما ندعو السلطات إلى اتخاذ قرارات ملموسة بشأن الحوار والانفتاح على المعارضة. والمسألة هنا هي التمكين من تحقيق المصالحة بين جميع الغينيين. فهم يستحقون مناخاً سياسياً سلمياً وتحسناً فعالاً في الحوكمة، وهما أساس تنمية البلد.

وفي كوت ديفوار، يجب أن يكون السلام الآن هدفاً للجميع. ونلاحظ أن الرئيس واتارا أعلن عن بوادر جديدة في خطاب تدينه. وأود أن أذكر على وجه الخصوص تعيين وزير للمصالحة الوطنية وإصلاح اللجنة الانتخابية المستقلة. وهذه خطوات إيجابية. ويمكن اتخاذ تدابير أخرى مفيدة للإسهام في عملية السلام والمصالحة، ولا سيما بهدف إجراء الانتخابات التشريعية.

وأخيراً، أجريت الانتخابات في غانا في ظروف مثالية - ويرجع الفضل في ذلك إلى التقاليد الديمقراطية للبلد، والحس بالمسؤولية المدنية لدى الشعب الغاني.

أما نقطتي الثانية فتتعلق بالحالة في منطقة الساحل. فعلى الرغم من التحديات الهائلة، أجريت الانتخابات في بوركينا فاسو والجمهورية الأولى من الانتخابات الرئاسية في النيجر بدون حوادث أمنية كبيرة وفي جو هادئ. وفي بوركينا فاسو، أبدت الطبقة السياسية بأكملها روحاً توافقية. وفي النيجر، شكل قرار الرئيس إيسوفو بعدم الترشح لولاية ثالثة عاملاً في تخفيف حدة التوتر. وسنواصل، بوصفنا شريكاً رئيسياً للنيجر، متابعة الأعمال التحضيرية للجمولة الثانية من الانتخابات الرئاسية وتنظيمها عن كثب. وفي ذلك الصدد، نستذكر الهجمات التي وقعت في 2 كانون الثاني/يناير، والتي أودت بحياة عدد من المدنيين، وندعم بتعازينا إلى النيجر شعباً وحكومة.

ولا تزال الحالة الأمنية تمثل التحدي الرئيسي في منطقة الساحل. وتشيد فرنسا بذكرى الجنود الذين فقدوا حياتهم مؤخراً، بمن فيهم خمسة مواطنين فرنسيين. وينبغي ألا تحجب هذه الأخبار المؤلمة نجاحات عملية بارخان والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ويواصل الإرهابيون تحرشاتهم، ولكن يتم صدهم. وستستمر العمليات المشتركة بين فرنسا وشركائها.

ولا تزال التعبئة في مواجهة حجم التحديات في منطقة الساحل غير كافية. وبروح التحالف من أجل منطقة الساحل، ينبغي أن نقرن الدعم الأمني بدعم الحوكمة وحقوق الإنسان والتنمية. وعلى الصعيد الوطني، نشجع سلطات بلدان الساحل على تعزيز وجود الدولة في المناطق النائية. وعلى الصعيد الدولي، تستحق القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل المزيد من الدعم، بما في ذلك من جانب الأمم

المتحدة. ونرحب أيضا باستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. ونشجع على تنفيذها بطريقة أكثر واقعية وعملية. ويجب أن تتمخض بسرعة عن النتائج التي يتوقعها السكان.

بيان الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة، ت. س. تيرمورتى

أود أن أبدأ، في المستهل، بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام، السيد محمد بن شماس، على إحاطته بشأن آخر تقرير للأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2020/1293) وتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. إن التزامه الشخصي وجهوده لمساعدة بلدان غرب أفريقيا يستحقان تقديرنا.

وأعرب مرة أخرى عن خالص تعازينا فيما يتصل بالهجوم الإرهابي الوحشي الذي وقع في النيجر، والذي ندينه بشدة. ونتضامن مع حكومة النيجر وشعبها في الكفاح ضد الإرهاب.

لقد زادت الانتخابات الرئاسية التي أجريت في غينيا وكوت ديفوار وبوركينا فاسو وغانا والنيجر من توطيد الديمقراطية في غرب أفريقيا. وعلى الرغم من أن تلك الانتخابات لم تخل من التوترات السياسية والعنف والمنازعات الانتخابية، فقد لجأ أصحاب المصلحة إلى الوسائل القانونية لحل تلك المنازعات، وهذه إشارة مشجعة إلى تنامي الثقة بالهيئات الدستورية واحترامها.

وقد كان للجهود الإقليمية المشتركة التي بذلتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، وحظيت بدعم قدير من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، أثر إيجابي على العمليات الانتخابية. ومن التطورات الإيجابية الأخرى زيادة مشاركة المرأة في الحكومة وفي عمليات صنع القرار في العديد من بلدان غرب أفريقيا. كما نشارك الآخرين في الإعجاب عن تقديرنا للدور الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، الذي أكمل ولايته الآن، في إحلال السلام والاستقرار في غينيا - بيساو.

إن الهند ترحب بتلك التطورات الإيجابية وتهنئ شعوب وقيادات تلك البلدان على إعادة تأكيد إيمانها بالديمقراطية والتزامها بالسلام والتنمية المستدامين. ونحن مقتنعون، باعتبارنا أكبر ديمقراطية في العالم، بأن هياكل الحوكمة الفعالة والقوية ستساعد على توطيد السلام وصون الحقوق الأساسية وحماية سيادة القانون وجعل الحكم أكثر تمثيلاً وشفافية وتجاوباً وتمحوراً حول الناس.

وقبل أن نتناول الحالة في مالي، أعرب عن خالص تعازينا في مقتل جنود فرنسيين من المشاركين في عملية بارخان في مالي في وقت سابق من هذا الشهر.

ونشيد بدور الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تيسير الانتقال السريع بقيادة المدنيين في مالي وندعم الحكومة الانتقالية في مالي دعماً كاملاً. إن السعي إلى تحقيق سلام مستدام في مالي يتطلب نهجاً شاملاً وجامعاً. وقد كشفت السنوات الثماني الماضية عن قصور الاعتماد المفرط على الحلول العسكرية لمعالجة مشكلة العنف في مالي وفي منطقة الساحل عموماً.

ونعتقد أن الأمور التالية أساسية لاستعادة السلام والاستقرار في مالي: التنفيذ الكامل اتفاق السلام والمصالحة في مالي لعام 2015 المنبثق عن عملية الجزائر؛ والإصلاحات السياسية والإدارية، بما في ذلك تحقيق لامركزية السلطات من أجل كفالة المشاركة السياسية الكافية لفئات المجتمع المهمشة؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بسرعة؛ والإصلاحات الانتخابية.

ومن الجدير بالثناء حقا كيف تمكنت بلدان غرب أفريقيا من إدارة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بفعالية. وكما أشار الأمين العام في تقريره، فإن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والحكومات وأصحاب المصلحة الوطنيين وشعوب غرب أفريقيا ومنطقة الساحل يستحقون ثناءنا على جهودهم في التصدي الفعال للجائحة. بيد أن أثر الانكماش الاقتصادي الناجم عن الجائحة كان شديداً، ولذلك فإن بلدان المنطقة تحتاج إلى دعم دولي لمواجهة الأزمة.

وتظل الحالة الأمنية في منطقة الساحل وبحيرة تشاد مصدرا لقلق بالغ. فقد استمر الإرهاب والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة بلا هوادة. وتؤكد الهجمات الإرهابية في بوركينا فاسو، ولا سيما في المناطق المتاخمة لمالي والنيجر، مرة أخرى الحاجة الملحة إلى تكثيف الجهود لمكافحة الإرهاب الذي يمتد إلى بلدان ومناطق أخرى.

وكذلك، فإن أنشطة بوكو حرام في نيجيريا ومنطقة بحيرة تشاد لم تخدم. وكانت الهجمات الإرهابية الأخيرة التي شنها تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا أكثر وحشية من تلك التي نفذها تنظيم بوكو حرام. إن تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا، الذي تدعمه عناصر في غرب آسيا وشمال أفريقيا، آخذ في الظهور ككيان إرهابي متطرف ووحشي، ما يشكل تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار في المنطقة.

وأود أن أشدد على ضرورة كفاءة اتباع نهج متكامل إزاء المنطقة لأن العديد من مشاكلها ذات طابع إقليمي، وبالتالي فهي تتطلب نهجا متكاملا ومتعدد الأقطار. فعلى سبيل المثال، تسببت مشكلة جفاف بحيرة تشاد - التي تطل عليها أربعة بلدان - تشاد والنيجر ونيجيريا والكاميرون - في مشاكل اجتماعية واقتصادية خطيرة، كما حفزت التطرف والإرهاب.

ولذلك، فإننا بحاجة إلى تنسيق أوثق في التعاون في مجال مكافحة الإرهاب في المنطقة ومحيطها لمواجهة نمو الكيانات الإرهابية بفعالية. وسيكون الدور التنسيقي لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ودعمه للحكومات الوطنية وشراكته مع المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أمرا حاسما.

وندين بشدة الهجمات الإرهابية على المدنيين وكذلك على قوات الأمن الوطنية والإقليمية والدولية في المنطقة ونؤيد ردا عسكريا قويا. وقد أظهرت حكومات المنطقة تصميمها هائلا على التصدي للجماعات الإرهابية. ونشيد بجهود المبادرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب، مثل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات، وهي نموذج يوضح إمساك بلدان المنطقة بزمام الأمور فيما يتعلق بأمنها الجماعي. ويتعين على مجلس الأمن والمجتمع الدولي أن يدعم تلك المبادرات بنشاط.

وعلى صعيد القرصنة، فإن من دواعي القلق أن خليج غينيا ما زال بؤرة للقرصنة، حيث وقع 17 حادثا خلال الأشهر الستة الماضية. كما تعرض العديد من البحارة الهنود للقرصنة والاختطاف. وثمة حاجة ملحة إلى زيادة المراقبة لضمان الأمن البحري في المنطقة من خلال زيادة التعاون الدولي.

وإذ يتوجب التعامل مع الإرهاب والقرصنة بفعالية وحزم، فإن المجتمع الدولي بحاجة كذلك إلى وضع نهج تعاوني متنسق ومنسق للتعامل مع الحالة الإنسانية المثيرة للقلق في منطقة الساحل.

وما تزال الهند ثابتة في تقديم الدعم لبلدان المنطقة في جهودها الرامية إلى استعادة السلام والاستقرار والحياة الطبيعية.

وفي خليج غينيا، تشارك الهند في مكافحة القرصنة وضمان الأمن البحري والملاحة الآمنة. وفي عام 2020، أصبحت الهند عضواً كامل العضوية في مجموعة أصدقاء خليج غينيا التابعة لمجموعة الدول السبع.

وظلت الهند تقدم الدعم إلى حكومات المنطقة، بما في ذلك توفير الأدوية الأساسية لـ 12 بلدا في غرب أفريقيا، للتصدي لجائحة كوفيد-9. وتشارك الهند كذلك في مبادرة وقف خدمة الديون التابعة لمجموعة العشرين من أجل تخفيف عبء الديون، بما في ذلك إلى بلدان المنطقة.

وقدمت الهند حتى الآن قروضا ميسرة بلغت 3,279 بلايين دولار لمشاريع في قطاعات الزراعة والري وإمدادات المياه والطاقة والطاقة الشمسية والصحة. كذلك نقدم، تحت رعاية صندوق الشراكة الإنمائية بين الهند والأمم المتحدة، 9 ملايين دولار لمشاريع سبل العيش في تسعة بلدان في غرب أفريقيا.

وترتبط الهند بشراكة أمنية قوية مع بلدان المنطقة. وكذلك بدأنا تدريباً على مكافحة الإرهاب في المنطقة. وفي إطار دورات التدريب الدفاعي التي ينظمها برنامج التعاون التقني والاقتصادي الهندي، نوفر حالياً حوالي 250 فرصة تدريبية لبلدان المنطقة. وما زلنا ملتزمين بدعم بلدان المنطقة من خلال بناء القدرات وتعزيز المؤسسات الديمقراطية.

في الختام، أود أن أعيد تأكيد دعم الهند لأنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وتعاونها مع المنظمات دون الإقليمية في تحقيق الاستقرار السياسي والسلام الدائم والتنمية المستدامة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

المرفق السادس

بيان الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة، جيرالدين بيرن ناسون

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أود في البداية أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد شمباس، على إحاطته. وتؤيد أيرلندا تأييدا تاما عمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ونشيد بالمثل الخاص على العمل الهام الذي قام به مكتبه خلال الأشهر الستة الماضية، على النحو المفصل في تقرير الأمين العام (S/2020/1293).

ويسر أيرلندا أن تضطلع بدور المشارك في الصياغة، إلى جانب النيجر، في هذا الملف الهام. إن الأولويات التي حددناها لفترة ولاية مجلس الأمن - وهي تعزيز السلام ودعم منع نشوب النزاعات وضمن مبدأ المسؤولية - هي أيضا أساسية لولاية المكتب.

وسنعمل بجد مع بقية أعضاء المجلس خلال العامين المقبلين على أولوياتنا المشتركة، وهي بناء السلام وإرساء الديمقراطية؛ وتشجيع الحلول الإقليمية للتهديدات الشاملة التي يتعرض لها السلام والأمن، بما في ذلك تغير المناخ؛ وتعزيز الحوكمة وسيادة القانون وحقوق الإنسان والمسائل الجنسانية.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص تعازي للسفير أباري ولشعب النيجر في أعقاب الهجمات الشائنة التي أودت بحياة أكثر من 100 شخص في منطقة تيلابيري.

إننا، باعتبارنا مشاركين في الصياغة، نتابع ما يقع في المنطقة بأسرها ونريد أن نبدأ بالتركيز على أحد المجالات الهامة الذي تأمل أيرلندا أن تلفت الانتباه إليه، وهو مجال الشباب والتعليم، الذي سلط الضوء عليه أيضا اليوم الممثل الخاص شمباس.

ويسرنا أن السيد شمباس يؤكد على هذه النقطة. إننا ندرك بحكم تجربتنا القوة التحولية للتعليم في دفع عجلة التنمية وإطلاق العنان لإمكانات الأفراد والمجتمعات بأسرها. وهذا ينطبق بشكل خاص على المراهقات. فالتعليم سيمكنهن من أن يصبحوا من بين القادة وبناءة السلام وصناع التغيير القادمين.

واليوم ندين الهجمات المستترة على المدارس التي وقعت في المنطقة في الأشهر الأخيرة. وندعو إلى الاستثمار في التعليم في المنطقة وإعطاء الأولوية له وحماية المدارس في كل مكان.

وبصراحة، تابعا أيضا بقلق تدهور الحالة الإنسانية في المنطقة خلال الأشهر الستة الماضية. وندعو جميع الأطراف إلى دعم العمل الإنساني واحترام المبادئ الإنسانية وتيسير إيصال المعونة الأساسية إلى من هم في أشد الحاجة إليها. وتدين أيرلندا بأشد العبارات الممكنة أي هجوم على العاملين في المجال الإنساني الذين يقدمون المساعدة المنقذة للحياة إلى المحتاجين. ويجب محاسبة المسؤولين عن ذلك.

ومن الواضح أن العواقب الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية لمرض فيروس كورونا تزيد من تفاقم الحالة العصبية أصلا في المنطقة. وندعو الشركاء الدوليين إلى تقديم الدعم اللازم وضمن حصول الجميع في أفريقيا على اللقاحات بشكل عادل ومنصف. ونعلم جميعا أن هذه المسألة تتعلق بالتضامن أساسا. كما نعلم أنه لن يسلم أحد من الوباء حتى يسلم منه الجميع.

إن الحالة الأمنية في غرب أفريقيا معقدة. ولا يزال انعدام الأمن في حوض الساحل وبحيرة تشاد يبعث على القلق بشكل خاص. ويساورنا القلق إزاء المستويات الكبيرة للعنف، بما في ذلك النزاعات بين القبائل والنشاط الإرهابي. ومن واجب المجلس دعم تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية لمعالجة الأمن في المنطقة، بما في ذلك قوة مشتركة تابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات. ونعلم أن هناك حاجة إلى الموارد لدعم ذلك العمل. واحترام حقوق الإنسان والمساءلة عن الانتهاكات والتجاوزات جزء أساسي من حل النزاعات وإنهائها. ونؤيد بقوة التأكيد الوارد في تقرير الأمين العام على الدور الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مساعدة مؤسسات الأمن وإنفاذ القانون في الاضطلاع بأدوارها الهامة.

فلنواجه الحقائق، إذ أننا نعلم بحكم تجربتنا أن السلام والاستقرار لا يمكن تحقيقهما من خلال نهج يركز على الأمن وحده. وتدعم أيرلندا مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في تعزيز نهج كلي ومتكامل لمعالجة عدم الاستقرار في المنطقة يعالج الأسباب الجذرية. فهذا هو النهج الصحيح. ويجب أن يكون دعم التنمية المستدامة والشاملة في صميم الجهود الوطنية والإقليمية والدولية. ويجب أن نعمل على تعزيز الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون وحقوق الإنسان وتعزيز المؤسسات الديمقراطية.

وأود أن أسلط الضوء على أحد التحديات الهامة. ولا شك في أن الآثار الضارة لتغير المناخ تؤثر سلباً على الأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ونرى أن ذلك يؤدي إلى مسائل مثل زيادة النزاع بين المزارعين والرعاة، فضلاً عن تآكل التماسك الاجتماعي. ونؤيد دعوة الأمين العام إلى ضمان أن تعمل جميع الأطراف على إدماج التهديدات الحالية والمتوقعة المتصلة بالمناخ في جميع جهود منع نشوب النزاعات في المنطقة. وستعمل أيرلندا والنيجر معاً لضمان مواجهة ذلك التهديد وتحليله.

وقبل أن أواصل كلمتي، أريد أن أحيي مثابرة الناخبين في غرب أفريقيا في خضم ظروف صعبة. وأرى في ذلك علامة واضحة على التزامهم بالديمقراطية. وأنهو بالمستويات القوية لمشاركة المرأة في الانتخابات، ولكن بصراحة لا تزال هناك فجوة كبيرة. وينبغي أن نرى المرأة تشارك في عمليات صنع القرار، لضمان مشاركة المرأة في العملية السياسية على نحو كامل ومتساو وهادف. إن التصويت هام، ولكننا نريد أن نرى المرأة في المجالس والبرلمانات وفي الحكومات، حتى لا يدخر أي جهد لضمان ألا تدلي المرأة بصوتها فحسب، بل لكي يكون اسمها على ورقة الاقتراع أيضاً. وبصفتنا رئيساً مشاركاً مع المكسيك لمجموعة النساء والسلام والأمن، سنبدل كل ما في وسعنا لتعزيز ذلك قدر الإمكان.

إن أي عنف مرتبط بالانتخابات يمكن أن يكون له تأثير شديد على المشاركة الديمقراطية. وتأسف أيرلندا للعنف المتصل بالانتخابات الذي وقع في كوت ديفوار وغينيا، والذي أسفر عن خسائر مأساوية في الأرواح. ونرى أن ذلك غير مقبول بتاتا. وينبغي أن نتعلم الدروس الإيجابية والسلبية على حد سواء من الانتخابات الأخيرة. وتحيي أيرلندا وتؤيد العمل المتواصل والحاسم الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في الإسهام في الديمقراطية والانتخابات السلمية المقبلة في المنطقة. وإذ نتطلع إلى المستقبل، ندعو إلى إجراء الانتخابات المقبلة في عام 2021 بطريقة سلمية وديمقراطية وشاملة تماما. كما ندعو المكتب إلى مواصلة بذل مساعيه الحميدة، كما فعل السيد شمباس اليوم، لكي يبقى مجلس الأمن على علم بالتطورات في غينيا - بيساو.

وأخيراً، كثيراً ما نسمع خطاباً في مجلس الأمن عن المنظمات الإقليمية وإسهامها في السلام والأمن. واليوم، أود أن أشيد بالإسهام الممتاز للمكتب في التعاون الإقليمي. ولا يمكن التصدي بنجاح للتحديات التي تواجه المنطقة إلا من خلال قيادة من المنطقة. وتتطلع أيرلندا إلى العمل مع المكتب من أجل تعزيز التعاون الإقليمي مع الشركاء الرئيسيين، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، من أجل تعزيز السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل - وهو جهد مشترك .

بيان الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة، مارتن كيماي

يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن - تونس وجنوب أفريقيا والنيجر، إضافة إلى سانت فنسنت وجزر غرينادين (مجموعة 1+3).

وقبل أن أدلي بهذا البيان، أود أن أبدأ بتقديم خالص التعازي إلى شعب وحكومة النيجر، من خلال السفير أباري، في الأرواح التي أزهقت خلال الهجمات الغاشمة على المدنيين الأبرياء في 2 كانون الثاني/يناير في المنطقة الجنوبية الغربية من النيجر. ولا يدل هذا العمل الشنيع على التقلبات في المنطقة فحسب، بل يدل أيضا على الطابع العابر للحدود للتهديدات الأمنية هناك. وفي حين نتضامن مع حكومة النيجر وشعبها، ينبغي أن نصمم على أن نفعل كل ما في وسعنا للقضاء على خطر الإرهاب في المنطقة والقارة بأسرها.

وأود أن أشرك الوفود الأخرى توجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام محمد بن شماس على إحاطته وتقانيه في تعزيز الحوار من خلال المساعي الحميدة التي ساهمت بالتأكيد في التغلب على المأزق السياسي في المنطقة دون الإقليمية. وفي هذا الصدد، ما زلنا مقتنعين بأنه ينبغي أن تظل الدبلوماسية الوقائية مهمة ذات أولوية لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ونشيد به أيضا على قيادته التي مكنت المكتب من الوفاء بولايته بكفاءة في ظل بيئة إقليمية تزداد صعوبة.

ونرحب بالتطورات الإيجابية في المنطقة، بما في ذلك إجراء الانتخابات بنجاح في بوركينا فاسو وكابو فيردي وكوت ديفوار وغانا وغينيا وليبيريا والنيجر. ونشعر بالارتياح لأن شعوب تلك البلدان التي تتطلع إلى السلام والازدهار وتتوق إليهما قد أظهرت نضجا سياسيا خلال الانتخابات. وينبغي تعزيز إنجازات المنطقة في مجال الحوكمة الديمقراطية.

ونرحب أيضا بإضافة التهديدات الأمنية الناجمة عن المناخ إلى ولاية المكتب بوصفها اعترافا عمليا بالصلة الواضحة بين المناخ والأمن في المنطقة بأسرها. وإلى جانب الدور الممتاز الذي يضطلع به المكتب في هذا الصدد، نرى أن الوقت قد حان الآن لكي تتخذ الأمم المتحدة ومجلس الأمن إجراءات ملموسة بشأن كيفية التصدي للتهديدات المناخية والأمنية، بما في ذلك الاقتراح بإنشاء مكتب لمبعوث خاص للأمين العام معني بالمناخ والأمن.

إن من المهم إعطاء الأولوية للدعم المقدم إلى بلدان المنطقة من أجل بناء القدرة على الصمود وضمان إحراز تقدم ملموس في تحقيق تطلعات ولاية المكتب في مجال المناخ. ونشدد على ضرورة اتباع نهج شامل بما في ذلك التدخلات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إلى سلام واستقرار دائمين في المنطقة.

علاوة على ذلك، وإلى جانب مسائل تغير المناخ، يؤدي العنف القبلي إلى تفاقم هشاشة المنطقة ويصبح الأساس لتجنيد الإرهابيين والجماعات المسلحة. وتأتي الأحداث الأخيرة في منطقة الحدود الثلاثية في وسط الساحل أو في نيجيريا أو تشاد بمثابة تذكير آخر بالحاجة إلى تكريس المزيد من الاهتمام الحقيقي لتلك المسألة. ومن هنا تؤكد مجموعة 1+3 الحاجة الملحة إلى حل شامل بواسطة إقامة شراكة أقوى بين

المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والأمم المتحدة وشركاء التنمية مثل البنك الدولي والاتحاد الأوروبي من خلال مشروع مشترك يعالج بشكل ملموس الأسباب الجذرية للعنف القبلي ويمنع تكرارها.

وبما أن معظم التحديات غالباً ما تكون عابرة للحدود ولا يمكن معالجتها بواسطة بلد واحد بمفرده، فإننا نحث مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ولجنة بناء السلام وجميع الشركاء على تقديم دعم أكبر للمبادرات الإقليمية مثل المشروع التجريبي الجديد للتعاون عبر الحدود - مشروع التنمية الإقليمية المتكاملة بين بلديات الساحل (بوركنينا فاسو) وتمبكتو (مالي) وتيلابيري (النيجر) - وهي موطن لـ 5,5 مليون نسمة - . وقد تم التخطيط له لتنفيذه في مدة عام واحد وتمويله بمبلغ 1,8 مليون دولار من قبل الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

ويتطلب انتشار انعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة تنفيذ ولاية المكتب على نحو مكثف ومنظم من أجل التصدي بفعالية للأسباب الجذرية لذلك بغية إحراز تقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة. ونشجع على تعزيز التعاون بين المكتب والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية الأخرى، بالتعاون والتنسيق مع الجهات الفاعلة الرئيسية في المنطقة والمناطق المجاورة، وكذلك مع المنظمات الإقليمية والدولية في السعي إلى إيجاد حلول عملية، بما في ذلك تعزيز التنفيذ الإقليمي لأهداف التنمية المستدامة.

وما زالت الهجمات الإرهابية المستمرة ضد المدنيين وقوات الأمن والدفاع وكذلك حفظة السلام في بوركنينا فاسو ومالي والنيجر وبلدان حوض بحيرة تشاد تشكل مصدر قلق بالغ. وتؤدي آليات الإنذار المبكر دوراً رئيسياً في الجهود المتضافرة للمنطقة والشركاء الدوليين. ولذلك الغرض ندعو مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل إلى استئناف دعمه للمركز الساحلي لتحليل التهديدات والإنذار المبكر التابع للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

ونتشجع بسخة الأمم المتحدة للدعم التي تعطي الأولوية لتمكين المرأة والشباب من أجل السلام والتنمية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وندعو المكتب إلى مضاعفة جهوده في دعم مختلف أصحاب المصلحة في المنطقة للتركيز على النساء والشباب من أجل تحقيق التنمية والسلام.

وتعرب مجموعة 1+3 عن قلقها البالغ إزاء الأثر الكبير الذي تحدثه جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على سبل العيش وهياكل الحوكمة، بما في ذلك عمليات الحوار الانتخابي والسياسي والأوضاع الإنسانية والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والالتزامات الإقليمية والمتعددة الأطراف. ونثني على مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل لجهوده الدؤوبة في دعم التصدي للجائحة في المنطقة، وكذلك الاستجابة الإقليمية المنسقة التي تقودها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وأخيراً، نرى أن الحل الأكثر استدامة للحالة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل يكمن في وضع استراتيجيات شاملة تعالج الأسباب الجذرية لانعدام الأمن والاستقرار.

بيان الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، خوان رامون دي لا فوينتي راميريس

[الأصل: بالإسبانية]

أود أن أبدأ بالإشادة بعمل الممثل الخاص، محمد بن شمباس، وفريق مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في معالجة أسباب النزاعات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل في ظروف الجائحة بطريقة شاملة.

وأود أيضاً أن أدين بشدة، نيابة عن بلدي، أعمال العنف الأخيرة التي أسفرت عن خسائر في صفوف المدنيين في النيجر وبوركينا فاسو ونيجيريا. ويجب أن تحقق السلطات المختصة في هذه الأفعال وأن تعاقب عليها لأجل تحقيق العدالة وإنصاف الضحايا وأسرهم.

وتعتقد المكسيك أن السبيل الوحيد الفعال لكسر حلقة العنف التي تؤثر على المنطقة يتمثل في تغيير الظروف الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى عدم المساواة والاستبعاد. ولهذا السبب، فإن للعمل الذي يضطلع به المكتب بالتعاون مع بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل لتهيئة الظروف الملائمة للسلام المستدام أهمية كبيرة.

وتذكرنا ظروف التوتر التي حدثت فيها العمليات الانتخابية في الأشهر الأخيرة، لا سيما في كوت ديفوار وغينيا، فضلاً عن الأحداث التي وقعت في مالي بأنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتوطيد مؤسسات الدولة في المنطقة. ويجب أن يؤخذ كل ذلك في الاعتبار من أجل تعزيز استراتيجية الدبلوماسية الوقائية بالتنسيق الوثيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا استعداداً للجولة المقبلة من الانتخابات، وخاصة في مالي حيث سيكون العمل المبكر في مجال الإصلاحات المؤسسية أمراً أساسياً لتحقيق الانتقال السلمي.

ونموذج الجولة الانتخابية الأولى الناجحة التي عقدت في النيجر في 27 كانون الأول/ديسمبر مثال على ما يمكن تحقيقه عندما يجري حشد الإرادة السياسية للحكومات الوطنية والتعاون الدولي لتحقيق الهدف نفسه. ويمثل النقل السلمي للسلطة في النيجر إنجازاً تاريخياً للبلد ومثالاً للمنطقة بأسرها وللعالم.

غير أن هناك شواغل بشأن تدهور الحالة الإنسانية في المنطقة. وتدعو المكسيك المجتمع الدولي إلى دعم الخطة الإنسانية لمنطقة الساحل وكفالة حصول بلدان المنطقة على اللقاحات والعلاجات الكافية فيما يتعلق بمرض فيروس كورونا. وسيسهم التعاون الدولي في ذلك المجال في التصدي للموجة الثانية من الجائحة بغية البناء على النتائج الإيجابية التي سجلتها المنطقة حتى الآن.

وبالإضافة إلى المشاكل الأمنية، لا بد من التذكير بأن الجائحة تركت أكثر من 12 مليون الفتيات والفتيان محرومين من التعليم خلال هذه الأشهر في بلدان وسط ومنطقة الساحل وحدها. ومن الأهمية بمكان حشد كل الدعم الممكن للبلدان المتضررة من أجل تجنب المزيد من النكسات في مجال التعليم، لأن التعليم هو أفضل أداة متاحة لنا لوقف زحف الأيديولوجيات المتطرفة التي تنتشر في بعض مناطق غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

تحيط المكسيك علماً بالدراسة التي تستند إلى تقييمات مخاطر المناخ التي أجراها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بالتعاون مع الأفرقة القطرية في المنطقة. وهذا إسهام هام سيمكن من

تعزيز جهود منع نشوب النزاعات في المنطقة، مع مراعاة الآثار المحددة لتغير المناخ على الحالة الأمنية في المنطقة والعكس. ومن شأن وضع خطط وطنية للتكيف مع تغير المناخ أن يجعل من الممكن تحديد أكثر التحديات إلحاحاً.

ويساور بلدي القلق من أن أنشطة المنظمات الإرهابية المنتشرة في المنطقة لا تزال تشكل تهديداً للسكان المدنيين وتمثل مصدراً لعدم الاستقرار في جميع أنحاء غرب أفريقيا. وفي هذا الصدد، نشيد بالعمل الذي تقوم به القوات الوطنية والأجنبية لتحديد خطر الإرهاب. غير أنه من المناسب التذكير بأن هذه المكافحة يجب أن تتم في إطار الالتزامات الدولية في ميدان حقوق الإنسان وقانون حقوق الإنسان.

وأخيراً، ترحب المكسيك بالمشاركة المتزايدة للمرأة في عمليات السلام الجارية، تمشياً مع القرار 1325 (2000). ويمثل إدماج المنظور الجنساني في مختلف الأطر القانونية الوطنية خطوة في الاتجاه الصحيح وينبغي أن يقترن بإجراءات ملموسة تهدف إلى تحقيق مشاركة أكبر للمرأة في المناصب الرئيسية في الحكومات الوطنية. وسنعمل مع أيرلندا على تحقيق ذلك الهدف. وبدون المشاركة النشطة للنساء من غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، سيكون من المستحيل كسر حلقة العنف والمضي نحو تحقيق مجتمعات أكثر عدلاً وسلاماً.

بيان الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة، منى يول

أشكر الممثل الخاص شمباس على إحاطته.

أولاً، أود أن أعرب مرة أخرى عن خالص تعازينا لزملائنا من النيجر ولشعب ذلك البلد في أعقاب القتل المروع للمدنيين في تيلابيري هذا الشهر. إن المأساة الأخيرة في تيلابيري هي مثال آخر على سقوط المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، ضحايا للعنف في منطقة الساحل وبحيرة تشاد. وهذا يتطلب حماية أقوى للمدنيين، بما في ذلك تنفيذ إعلان المدارس الآمنة. للأطفال الحق في التعليم دون خوف من التعرض للاعتداء.

وقد رأينا أن مرض فيروس كورونا كان له أيضاً تأثير مضاعف على النزاعات والتشريد، مما يعرض النساء والفتيات بشكل متزايد لخطر العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. ونحث مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على زيادة منح هذه المسائل أولوية.

وندين جميع الهجمات على المدنيين في المنطقة. ومن أجل وضع حد لهذه الهجمات، يجب تنسيق الجهود المحلية والإقليمية والدولية تنسيقاً جيداً، بما في ذلك بين بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

والانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال تكتسي خطورة خاصة. وندين بشدة الانتهاكات والتجاوزات ضد الأطفال من جانب أي طرف. وفي حين أنه من الضروري دائماً احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان احتراماً تاماً وتنفيذهما بشكل كامل، فإن هذا الأمر يكتسي ضرورة خاصة بالنظر إلى تدهور الحالة الإنسانية في المنطقة. ويجب ضمان حقوق الضحايا ومساءلة الجناة من خلال آليات وطنية أو دولية ذات مصداقية للعدالة الجنائية. ولا بد للإفلات من العقاب أن ينتهي. وفي هذا الصدد، يجب على الحكومات الوطنية أن تقود المسيرة.

والأمن على البر يرتبط أيضاً ارتباطاً وثيقاً بالأمن في البحر. ونرحب بزيادة التعاون بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بشأن الأمن البحري في خليج غينيا، تمشياً مع قرارات المجلس.

إن الكثير من أعمال مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل يتم بعيداً عن الأضواء، ولكن ذلك لا يجعله أقل أهمية. وكان للدبلوماسية التي قام بها المكتب تأثير كبير على منع نشوب النزاعات وتخفيف حدتها وحلها. والدور الذي اضطلع به قبل الانتخابات العديدة الأخيرة وأثناءها وبعدها دور جدير بالثناء.

وكانت المهام المتصلة بالانتخابات التي قام بها الممثل الخاص شمباس - مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا - هامة في تخفيف حدة النزاعات وتشجيع الانفتاح والثقة عن خطاب الكراهية. ونحن نقدر الدعم الاستراتيجي الذي يقدمه المكتب للآليات المحلية لحل النزاعات. وكما نعلم، فإن النزاعات المحلية غالباً ما تكون عوامل لعدم الاستقرار.

ومما يثير القلق أن العديد من الانتخابات الأخيرة في المنطقة شابها الاستبعاد والعنف الانتخابي ووفيات المدنيين. وندعو جميع أصحاب المصلحة إلى كفالة أن تكون الانتخابات المقبلة شاملة للجميع

وذات مصداقية وسلمية. تتيح الانتخابات فرصا لتجديد العقود الاجتماعية بين الحكومات والشعوب ولتعزيز الحكم الديمقراطي وإشراك الفئات المهمشة.

وإحدى الطرق الهامة لكفالة الإدماج هي المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة على جميع مستويات صنع القرار. ويكشف إبلاغ مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل الذي يراعي الاعتبارات الجنسانية عن إحراز تقدم متفاوت، لكنه يبرز أيضا أمثلة إيجابية على الجهود المبذولة في مجال الإدماج الجنساني والإصلاحات القانونية.

واسمحوا لي أن أشيد بدور المكتب في تسليط الضوء على آثار تغير المناخ على الأمن. إن النزاعات على الأرض والمياه والغذاء تربة خصبة للعنف والإرهاب. وعليه، من المهم أن يتناول المجلس اعتبارات آثار المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ. وتدعم النرويج عمل المكتب في هذا المجال، بما في ذلك من خلال آلية الأمن المناخي. ويساعد هذا العمل الابتكاري الجهات الفاعلة الإقليمية وبلدان المنطقة على فهم آثار المناخ على الأمن بشكل أفضل ووضع استراتيجيات للوقاية من المخاطر وإدارتها. ويتعين على المجتمع الدولي أن يدعم تنفيذ هذه الاستراتيجيات. والتعاون الإقليمي أساسي لإطلاق العنان لتحقيق تقدم مستدام.

وفي اجتماع عقد مؤخرا للجنة بناء السلام، أقر المشاركون بالدور القيادي الذي يضطلع به المكتب في تعاون منظومة الأمم المتحدة واستراتيجياتها في المنطقة. ونحن نشق بأن المكتب سيعزز الشراكات الإقليمية ودون الإقليمية، بينما يتصدى للأخطار العابرة للحدود والمتعددة الأوجه التي تهدد السلام والأمن.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أنهى بياني بتوجيه نداء: وهو أن نكفل استمرار حصول مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على الدعم والموارد الكافيين اللازمين لوظائفه الهامة.

بيان نائبة الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، آنا إيفستينغينا

[الأصل: بالروسية]

نشكر الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، محمد بن شمباس، على إحاطته.

ونشاط السيد شمباس الشواغل التي أعرب عنها فيما يتعلق بالتحديات التي تواجه بلداناً عديدة في غرب أفريقيا، وخاصة منطقة الساحل. فالمنطقة عالقة تماماً في دائرة من النشاط الإرهابي المتنامي والنزاعات العرقية والقبلية والجريمة المنظمة. وطوال عام 2020، تلقينا تقارير مأساوية عن أشخاص قتلوا في هجمات إرهابية شنيعة. وللأسف، لم تكن بداية هذا العام مختلفة، حيث شن المسلحون هجمات أسفرت عن مقتل مدنيين في النيجر وأفراد من القوات الفرنسية في مالي. ونعرب عن تعازينا لشعوب تلك البلدان ونعرب عن دعمنا لجميع الذين يشاركون في الكفاح الصعب ضد الإرهاب في المنطقة.

إن جائحة فيروس كورونا عامل جديد وخطير للغاية من العوامل المؤثرة على الأمن والاستقرار في غرب أفريقيا. فهي تضرب جميع البلدان بصورة عشوائية، أقوى البلدان وأكثرها ضعفاً على حد سواء. إذ تتوقف الخدمات الاجتماعية عن العمل وتعاني المدارس ومرافق الرعاية الصحية من ضغوط هائلة. ولا يستفيد من هذه الحالة المزعجة إلا من يهيمه زيادة زعزعة استقرار المنطقة - الإرهابيون وغيرهم من العناصر الهدامة. وفي حين يشجعنا أن نسمع أن العديد من دول غرب أفريقيا تمكنت من احتواء الجائحة، فمن الواضح أن مرض فيروس كورونا سيكون له تأثير كبير على التنمية الاقتصادية.

وتُظهر التطورات السياسية في بلدان المنطقة أن الدول الأفريقية والمؤسسات العامة - مع استثناءات قليلة - تمكنت من الاضطلاع بمهامها بوجه عام حتى في ظل القيود التي تفرضها الجائحة. ولذلك نأمل أن تجري الانتخابات البرلمانية والرئاسية المقرر إجراؤها في النصف الأول من عام 2021 في العديد من بلدان المنطقة بطريقة ديمقراطية وشفافة ومشروعة ومع الاحترام الكامل للسيادة الوطنية. ويجب منع تدخل الجهات الفاعلة الخارجية في هذه العمليات.

يواجه مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل مهام صعبة على نطاق واسع: تعزيز حل الأزمات الإقليمية، والمشاركة في الوساطة السياسية، والمساعدة على تعزيز مؤسسات الدولة، وتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وتنسيق الأشكال الأخرى لوجود الأمم المتحدة في الميدان. ويتوقف الأداء الفعال للمكتب بشكل مباشر على مدى حسن تنسيقه مع المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ولجنة حوض بحيرة تشاد. وتتطلب بعض المسائل، بما في ذلك مكافحة القرصنة وترسيم الحدود بين نيجيريا والكاميرون، تعاوناً وثيقاً بين المكتب وجاره الجنوبي: مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.

ومنذ إغلاق مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، تولى مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل مسؤولية رصد التطورات في البلد. وفي ظل هذه الظروف، نعتقد أن من السخف الإبقاء على جزاءات مجلس الأمن ضد غينيا - بيساو، حيث أن التدابير المنصوص عليها في

الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لا تُتوخى إلا في حالة التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. وندعو إلى الرفع التدريجي لتلك التدابير.

وترحب روسيا بالالتزام الشخصي للسيد شمباس وبالجهود التي يبذلها لمساعدة بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد للتغلب على الصعوبات الحالية. ولا شك في أن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل يستحق ثناء كبيراً على إنجازاته الهامة.

بيان نائب الممثلة الدائمة بالنيابة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، جيمس روسكو

أود أن أشكر الممثل الخاص شمباس على إحاطته اليوم وعلى عمله المتواصل على مدى الأشهر الستة الماضية خلال التحديات الأمنية والإنسانية الرهيبة في جميع أنحاء المنطقة. وستواصل المملكة المتحدة العمل مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وبلدان المنطقة لتشكيل استجابة شاملة وجدّ متوازنة.

وترحب المملكة المتحدة أيضاً بالانتخابات السلمية إلى حد كبير وبالإقبال القوي من الناخبين في العام الماضي في بوركينا فاسو والنيجر وغانا. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء العنف والتوتر الذي ساد بعض الانتخابات في المنطقة، ونشجع جميع الأطراف على مواصلة استخدام الحوار لحل خلافاتها السياسية. ونحن ممتنون للممثل الخاص للأمين العام شمباس على دبلوماسيته الشخصية الهادئة التي لها أثر كبير في جميع أنحاء المنطقة، وإن لم تكن دائماً بادية لأعين الجمهور.

وفيما يتعلق بالحالة في مالي، ترى المملكة المتحدة أن الفترة الانتقالية فرصة لا للتحضير لإجراء انتخابات حرة ونزيهة فحسب، بل أيضاً لإحراز تقدم بشأن المسائل الرئيسية، مثل عملية السلام والتصدي للفساد. وينبغي للسلطات في مالي أن تركز على هذه المسائل على سبيل الاستعجال. إن استئناف الاجتماعات العادية للجنة متابعة الاتفاق هي خطوة أولى إيجابية، ونرحب بإشراك المرأة لأول مرة.

وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء استمرار تدهور الحالة الإنسانية في أنحاء كثيرة من المنطقة. كما يساورنا القلق إزاء تزايد حالات التشريد القسري في المنطقة الوسطى من الساحل وشمال شرقي نيجيريا. في العام الماضي، قدمت المملكة المتحدة 21 مليون دولار إضافية من التمويل الإنساني لمنطقة الساحل، ما رفع من تمويلنا هناك منذ عام 2019 إلى أكثر من 200 مليون دولار. وقد دعمت تلك المساعدة أكثر من 7 ملايين شخص في المناطق الأشد تضرراً. ولكن المساعدة يجب أن تصل إلى من يحتاجون إليها، ونحث جميع الأطراف على ضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق للسماح بتوصيل السلع والخدمات. فمن دون ذلك، سيستمر الافتقار إلى الأمن الغذائي واحتياجات الحماية في الارتفاع.

وتشعر المملكة المتحدة بالقلق إزاء تزايد انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وندعو إلى تعزيز المساءلة من جانب الحكومات وتحسين الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ونحن ملتزمون بدعم العمل في هذا الصدد - على سبيل المثال، من خلال إسهامنا في تدريب القوات المسلحة المالية على القانون الدولي الإنساني ودعم تنفيذ إطار الامتثال لحقوق الإنسان للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وإننا كثيراً ما ندعو في هذه الجلسات، كما يذكر الزملاء، إلى حماية الأطفال والمعلمين والمدارس في جميع أنحاء المنطقة ونشجع جميع الحكومات على اتباع إعلان المدارس الآمنة. ونرحب بالإفراج عن أكثر من 300 سبي اختطفوا في شمال غربي نيجيريا في أواخر العام الماضي. يعزز هذا الحدث من أهمية مبادرة المدارس الآمنة.

وأخيراً، فيما يتعلق بالمناخ، يسرنا أن نسمع العديد من أعضاء المجلس يتحدثون عن تأثير تغير المناخ على الأمن في المنطقة، بغض النظر عن آرائهم بشأن أسباب تغير المناخ. إن آراء المملكة المتحدة بشأن تلك المسألة واضحة تماماً. وندرك أن المناخ يتغير وأنه يؤثر سلباً على الأمن، كما أوضح السفير كيماني بوضوح شديد (المرفق السابع). وتقع على عاتقنا مسؤولية، بوصفنا مجلس الأمن، للنظر في أثر تغير المناخ على نحو أكمل وأن ندخله كعامل في استجابة منظومة الأمم المتحدة، وذلك لضمان أن نعمل ما في وسعنا لمنع وجود المزيد من المخاطر على السلام والأمن النابعة من التحديات التي يفرضها تغير المناخ.

ومع هذه التحديات المترابطة التي تواجه المنطقة، نرحب بمواصلة تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وبالتفاعل الوثيق للمكتب مع المنطقة والهيئات الإقليمية. إننا بحاجة إلى نهج شامل، كما قال السفير كيماني، إلى جانب الجهود الأمنية للمجموعة الخماسية ومنطقة الساحل وقوة تاكوبا وعملية بارخان، فضلاً عن جهود الأمن الوطني المقترنة مع جهود شركاء التنمية الأوسع نطاقاً لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف، لأن المنطقة لن تبرز تقدماً حقيقياً ما لم تستند المكاسب الأمنية إلى نشاط إنمائي سريع وفعال. ولذلك أمل أن يتمكن السيد شمباس من مواصلة تشجيع هذا النهج داخل منظومة الأمم المتحدة تجاه المنطقة وخارجها.

المرفق الثاني عشر

بيان المنسق السياسي للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، رودني هنتر

أشكر الممثل الخاص شمباس على إحاطته الزاخرة بالمعلومات اليوم. لقد كان هو وفريقه مشغولين جداً خلال الأشهر القليلة الماضية.

ففي الخريف الماضي، اضطلع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بدور أساسي في دعم إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة في خمس دول في غرب أفريقيا. وقد عَدَّت جائحة فيروس كورونا الحالة، ونعرب عن تقديرنا للسيد شمباس وفريقه على دعمهم الدؤوب للاستقرار والأمن في المنطقة على المدى الطويل. وفي حين أن هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، فإننا نشهد تقدماً. وقد جرت تلك الانتخابات الخمسة في غرب أفريقيا في بيئة هادئة نسبياً وجرت دون مشاكل انتخابية خطيرة. ونحن على ثقة بأن دعم المكتب سيواصل إظهار النجاح خلال الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في النيجر في شباط/فبراير.

وإذ أنقل إلى غينيا - بيساو، فإنني أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام السيدة سوري - كوليبالي على تفانيها في خدمة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، وعلى متابعة تنفيذ المهمة حتى انتهائها. إن إغلاق مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو في 31 كانون الأول/ديسمبر دليل على تطور البلد وتقدمه السياسي. ومع ذلك، ورغم التقدم الكبير الذي تم إحرازه، يجب على فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا أن يواصلوا المشاركة وأن يعززا استمرار الاستقرار السياسي في غينيا - بيساو. يستحق مواطنو غينيا - بيساو مواصلة التقدم وعدم فقدان المكاسب التي عززها المكتب. لذا يجب على المجتمع الدولي أن يظل يقظاً. ونرحب بعمل المنظمات الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في تعزيز الاستقرار في غينيا - بيساو والمنطقة الأوسع.

وقد أثبتت الأمم المتحدة قدرتها على تعزيز بناء القدرات وتعزيز الاستقرار الإقليمي. ومع ذلك، فإن آفة الإرهاب لا تزال تعصف بالمنطقة بشكل أسبوعي، إن لم يكن يومي. ونشعر بقلق عميق إزاء استمرار عدم الاستقرار الناجم عن ذلك في جميع أنحاء منطقة الساحل. وكما قلنا من قبل، فإننا ننضم إلى زملائنا في إدانة الهجمات التي أودت بحياة 100 مدني في النيجر في 2 كانون الثاني/يناير. يجب أن تتوقف تلك الهجمات الجبانة والبعيضة. فلا مكان في العالم الحديث للعنف ضد الأبرياء. وللمساعدة على تحقيق الاستقرار في منطقة الساحل، يجب على الحكومات في المنطقة أن تواصل تعزيز مؤسسات الدولة، وتوفير الحكم الرشيد لمواطنيها، ومنح المنظمات الإنسانية إمكانية الوصول بدون قيود إلى المحتاجين. تقوض الحكومات مصداقيتها عندما ينتهك مسؤولو الدولة، ولا سيما قوات الأمن، حقوق الإنسان أو يسيئون إليها ويتقاعسون عن حماية مواطنيهم. ويجب على جميع الأطراف أن تحترم المبادئ الإنسانية والقانون الدولي الإنساني.

وأخيراً، وبالانتقال إلى مالي، تعرب الولايات المتحدة عن عميق مواساتها لأسر الجنود الفرنسيين الخمسة من عملية بارخان الذين قتلوا مؤخراً. يجب أن تتوقف الهجمات ضد قوات الأمن الدولية. ويثلج صدورنا أن الهجوم الذي وقع في 7 كانون الثاني/يناير على قاعدة تابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لم يسفر عن وقوع إصابات. إن قوات الأمن الدولية وحدها ليست

الحل لأفة الإرهاب. فلا يمكن أن يتحقق الاستقرار هناك إلا من داخل البلد من خلال الإصلاحات الديمقراطية ووجود حكومي أكبر في الشمال وتحسين الخدمات العامة. ومما يشجعنا أن الأطراف الموقعة على اتفاق الجزائر بشأن السلام والمصالحة في مالي أصدرت مؤخراً خريطة طريق منقحة للوفاء بالمعايير المرجعية للاتفاق. ونأمل أن يواصل مجلس الأمن حث الأطراف الموقعة على المضي قدماً في ذلك المسار الإيجابي، وأن يساعد الحكومة الانتقالية على الوفاء بالتزامها المعلن بإجراء إصلاحات حاسمة الأهمية خلال الفترة الانتقالية.

بيان نائب الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، ترا فوونغ نغوين

أود أن أشكر السيد محمد بن شمباس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على إحاطته الشاملة.

ونحيط علماً بتعدد الحالة السياسية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل خلال الأشهر القليلة الماضية، عندما شاب التوترات والتحديات عمليات الانتخابات في بعض البلدان. وندعو جميع الجهات المعنية في تلك البلدان إلى العمل على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مجالات الخلاف حتى يتسنى إجراء الانتخابات المقبلة لعام 2021 بطريقة شاملة للجميع وشفافة وسلمية وذات مصداقية.

وفي هذا الصدد، نشيد بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وبأفرقة الأمم المتحدة على جهودها في المشاركة والعمل مع الأطراف المعنية على نحو استباقي من أجل صون السلام والأمن والاستقرار في المنطقة.

ونرحب أيضاً بالجهود الجارية لتعزيز مشاركة المرأة وتمثيلها في العمليات السياسية وعمليات السلام في عدة بلدان. ونتطلع إلى رؤية النساء والشباب يضطلعون بأدوار أكبر في منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع في المنطقة في عام 2021.

لا تزال الحالة الأمنية في المنطقة هشة بسبب التحديات المتعددة الأبعاد، مثل الإرهاب والنزاعات القبلية والجريمة المنظمة وجائحة فيروس كورونا. ولا يزال المدنيون وقوات الدفاع والأمن هدفاً للعنف والهجمات الإرهابية المميتة، كما حدث في النيجر ومالي مؤخراً. ونود أن نعرب عن خالص تعازينا لحكومتنا وشعبي النيجر وفرنسا على تلك المآسي وتضامننا معهما. وندين بشدة هذه الأعمال الوحشية. فلا بد من تقديم الجناة إلى العدالة.

وفي ظل هذه الخلفية، نحث جميع الأطراف المعنية على زيادة تعاونها في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في جميع أنحاء غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ومن المهم لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل أن يجتمعوا بانتظام وأن يجرؤوا تقييمات مشتركة للاتجاهات المتعلقة بالبعد الإقليمي للأزمة والديناميات العابرة للحدود، بالإضافة إلى تبادل المعلومات الاستخباراتية بشأن هذه المسألة.

ولا تزال الحالة الإنسانية المتردية في المنطقة أحد شواغلنا الرئيسية. إذ يعاني ملايين الأشخاص، لا سيما في بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر، من انعدام الأمن الغذائي والتشرد والآثار السلبية لتغير المناخ. وهناك أكثر من 13,4 مليون شخص في المنطقة، من بينهم 7 ملايين طفل، في حاجة ماسة إلى الحماية والمساعدة المنقذة للحياة. وقد أُغلق ما لا يقل عن 3 500 مدرسة، ولم يتمكن أكثر من 150 مركزاً صحياً من العمل بشكل كامل وسليم.

ولذلك ندعو جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وضمان الحقوق والمصالح المشروعة لشعوب المنطقة. ونشدد على أهمية ضمان تقديم المعونة الإنسانية من دون عوائق لمن هم في أشد الحاجة إليها، ولا سيما الأطفال والمسنين والنساء وغيرهم من الفئات الضعيفة. كما ندعو إلى

تقديم المزيد من المساهمات المالية من المانحين الدوليين حتى يمكن تنفيذ برامج المعونة الإنسانية تنفيذاً كاملاً وفعالاً في عام 2021.

ونؤكد من جديد أيضاً دعمنا لنداء الأمين العام لوقف إطلاق النار على الصعيد العالمي من أجل مكافحة الجائحة وتنفيذ القرار 2532 (2020). ولا يقل عن ذلك أهمية ضرورة تيسير الوصول العادل إلى اللقاحات المضادة لفيروس كورونا في بلدان المنطقة.

وأخيراً وليس آخراً، نكرر دعوة الأمين العام للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والشركاء الدوليين إلى تقديم الدعم الكامل للنهج المتسقة والمتكاملة، بما في ذلك من خلال تنفيذ استراتيجية تحقيق الاستقرار في البلدان المتضررة من أزمة جماعة بوكو حرام، وتنفيذ خطة الاستثمارات ذات الأولوية للمجموعة الخماسية، واستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخطة الدعم الخاصة بها. ومن المهم أيضاً إدماج التهديدات الحالية والمتوقعة المتصلة بالمناخ في جميع الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات.